الأمم المتحدة

E/ECA/COE/39/19

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 February 2021

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع التاسع والثلاثون

أديس أبابا (حضوريا وعبر الانترنت)، ١٧-١٩ آذار/مارس ٢٠٢١
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا نظامية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٢ وأداء البرنامج في عام ٢٠٢٠: موجز**

ألف - التوجه العام

١- الولايات ومعلومات أساسية

١- تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة فيما يلي) مسؤولية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها، ودعم التكامل الإقليمي فيما بين بلدان المنطقة فضلاً عن تشجيع التعاون الدولي في سبيل تنمية أفريقيا. وتَستمِدُّ الولاية أساسها من الأولويات المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ذات الصلة، بما في ذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ ألف (د-٢٥). وقد كشفت جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) في أفريقيا عن مجموعة من التحديات الجسام والقضايا الحرجة الناشئة التي يتعين معالجتها على وجه السرعة لضمان تحقيق نتائج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''.

* E/ECA/COE/39/1.

** هذه الوثيقة موجز للخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٢ ولأداء البرنامج لعام ٢٠٢٠ للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولايزال نصهما الكامل قيد استعراض شعبة تخطيط البرامج والميزانية.

A. 21-00222

٢- وتضطلع اللجنة بدور بالغ الأهمية في توفير مجموعات من الحلول الابتكارية، إلى جانب تقديم المشورة السياساتية والتقنية المفصلة خصيصا للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية حسب طلبها، بغية تسريع عجلة انتعاشها بعد جائحة كوفيد ١٩ وتعزيز ظهور مجتمعات أكثر ازدهارا وشمولاً للجميع. وستشمل مبادرات اللجنة إجراء بحوث متقدمة وما يرتبط بذلك من دعم متكامل موجه نحو التنويع الاقتصادي في مجالي السياسات والقدرات، مع التركيز بشكل خاص على تصميم أدوات مالية ابتكارية لزيادة تعبئة الموارد، ووضع استراتيجيات وطنية ودون إقليمية، وإنشاء منابر إقليمية إضافية لأصحاب المصلحة لضمان تعزيز تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وأسس التحول الرقمي.

٢- الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٢

٣- تتبع الاستراتيجية البرنامجية للجنة في جوهرها نهجا متكاملاً ومتسقا يتم بموجبه التخطيط للبرامج الفرعية وتنفيذها معا، بالتركيز على التغييرات المفضية إلى التحول في المجالات الرئيسية والإسهام على نحو قابل للقياس في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وستواصل اللجنة، في معرض سعيها لأداء ولايتها، التركيز على خمسة توجهات استراتيجية هي:

(أ) تعزيز قدرة اللجنة وأهميتها بوصفها مؤسسة رائدة في مجال سياسات المعرفة في أفريقيا لنشر المعارف دعما لعملية وضع سياسات ترمي إلى دفع عجلة خطة أفريقيا الإنمائية؛

(ب) وضع خيارات سياساتية لتسريع التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل اللازمة لتحقيق التحول في أفريقيا؛

(ج) تصميم وتنفيذ نماذج تمويلية يمكن تسخيرها بهدف تنمية الأصول من موارد بشرية وهياكل أساسية مادية واجتماعية؛

(د) دعم الأفكار والإجراءات الكفيلة بزيادة تعزيز التكامل الإقليمي وتنمية المنافع العامة الإقليمية، مع التركيز على الإدماج الاجتماعي ومراعاة أوجه التآزر بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وخطتها المتعلقة بالسلام والأمن؛

(هـ) الدفاع عن موقف موحَّد لأفريقيا على الصعيد العالمي وتهيئة ردود إقليمية على سبيل الإسهام في قضايا الحوكمة العالمية.

٤- وتضطلع اللجنة، في سعيها وراء هذه التوجهات الاستراتيجية، بثلاث وظائف أساسية تشمل جميع برامجها الفرعية المختلفة. وتتمثل هذه الوظائف في عقد

الاجتماعات، وكونها مجمعا للفكر، إلى جانب وظيفتها التشغيلية، على النحو المبين أدناه:

(أ) وظيفة عقد الاجتماعات: إتاحة منابر متعددة الأطرافِ وأصحابِ المصلحة، تساعد على تعزيز تعددية الأطراف على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(ب) وظيفةُ كونها مَجمعًا للفكر: إجراء أبحاث وتحليلات متعددة التخصصات للتحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء وأفريقيا ككل، مع العمل في الوقت نفسه على تشجيع التعلم والتنمية عن طريق الأقران؛

(ج) الوظيفة التشغيلية: تقديم المشورة والدعم المباشرين في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء، بطرق، منها التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى.

٥- لقد كان من آثار جائحة كوفيد ١٩ أنها أدت إلى تعزيز رؤية اللجنة على المدى الطويل، وموقعها الاستراتيجي بوصفها مجمعا للفكر من الدرجة الأولى، وهيئة حافزة وميسرة في المفاوضات الدولية التي تشمل أفريقيا. وعلى سبيل المثال، أثبتت اللجنة على مدى العام الماضي الأثر المضاعف الذي يحدثه صوتها، فقد تمكنت، من خلال تعريفها الواسع باحتياجات الدول الأعضاء المحددة في مجال خدمة الدين، من تحقيق وفورات كبيرة، يمكن إعادة استخدامها في معالجة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد ١٩.

٦- وتعتزم اللجنة، في سبيل تعزيز دورها في هذا الصدد، توثيق عرى التعاون بصورة أقوى مع نظام المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستتولى تنسيق الإجراءات الجماعية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي من خلال عمليات مثل نهجها الاستراتيجي الجديد في العمل مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، والمنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا الذي أطلق مؤخرا، وعمل مجموعاتها حول التحالفات القائمة على الفرص والمبادرات. وستواصل اللجنة كذلك تعميم التوجيهات والتوصيات السياساتية مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من هيئات ومنابر السياسات الحكومية الدولية، وستعزز التعاون بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومن ثم التعجيل بالتنفيذ السليم للاتفاقات الإقليمية في سياق مختلف أطر الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك ما يتعلق منها بالسلام والأمن. وستتابع اللجنة دعمها للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال تفعيل الأطر الاستراتيجية الرئيسية، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وستواصل أيضا استخدام القطاع الخاص بوصفه قوة محركة لخلق فرص العمل وإيجاد وسائل بديلة لتمويل التنمية وتعزيز السياسات لصالح هذا القطاع.

٧- ورغم أن جائحة كوفيد ١٩ شكلت خطرا كبيرا على التنمية المستدامة والنمو في القارة الأفريقية، فقد عملت اللجنة أيضا على إيجاد مجموعة من الفرص الجديدة. وستعزز دورها التيسيري من حيث تحديد واقتراح أدوات تمويل ابتكارية لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وستُولي اهتماما خاصا لخدمة الديون، باعتبار ذلك تدبيرا هاما من تدابير التخفيف. وستركز اللجنة في عام ٢٠٢٢، محورَ مبادراتها على بناء مستقبل أفضل من خلال تسخير جملة من الأصول، منها الفرص المتعددة التي تتيحها الثورةُ الرقمية، ومواصلةُ تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والانتعاشُ الأخضر والاقتصادُ الأزرق، وستعمل، في سبيل لذلك، على تعزيز دورها الرائد في وضع منتجات معرفية ذات نوعية جيدة ونشرها، وتقديم مشورة سياساتية وتقنية مفصلة حسب الطلب، وعقد حوارات سياساتية بشأن قضايا التنمية المستدامة الناشئة بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وستستخدم اللجنة، في إطار الإصلاحات الحالية لمنظومة الأمم المتحدة، المنبر التعاون الإقليمي والتحالفات القائمة على الفرص والمبادرات، إلى جانب تقديم دعم مباشر لنظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، باعتبارهما القناتين الرئيسيتين لتقديم خدماتها.

٨- وبالتطلع إلى عام ٢٠٢٢، بينما لا يزال نطاق ومدة تأثير جائحة كوفيد ١٩ في برنامج عمل اللجنة وما يرتبط به من نواتج متوخاة غير واضحين، فإن ما خططت له اللجنة من نواتج متوخاة وأنشطة يعكس استمرار التحديات المتصلة بكوفيد ١٩ التي تواجهها الدول الأعضاء حاليا. وتشمل هذه النواتج المتوخاة والأنشطة المقررة تعزيز الدعم لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بوصفه أداة رئيسية لزيادة النمو المستدام في القارة، وإنشاء منصات وأدوات رقمية للنهوض بخطة إنمائية آمنة ومستدامة في القارة مع التركيز بشكل خاص على الروابط بين الصحة والاقتصاد. وستشمل هذه النواتج المتوخاة والأنشطة أيضا وضع تصور لنماذج الاقتصاد الكلي المفصلة حسب الطلب والمنتجات المعرفية التي تقيّم التأثيرات الاقتصادية الاجتماعية لكوفيد ١٩ وتوفيرها، بغية إدماج النتائج ذات الصلة في عملية رسم السياسات على المستويات القاري ودون الإقليمي والوطني.

٩- وستنظَّم أيضا أنشطة لبناء القدرات والتدريب بشأن القضايا الإنمائية الناشئة الرئيسية لتعزيز تحديد مسارات إضافية لتحقيق الانتعاش في فترة ما بعد كوفيد ١٩ ووضع تصور لأطر السياسات الاستراتيجية. وعلى سبيل المثال، ثمة حاجة ملحة إلى بذل جهود لتغيير الإحصاءات الرسمية في أفريقيا وتحسينها بالنظر لما للجائحة من تأثير في النظم الإحصائية الوطنية، وذلك لإتاحة إمكانية تتبع التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣، والخطط الإنمائية الوطنية. ونتيجة لذلك، سيتم تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في تعزيز نظمها، وستُبذل الجهود للاستفادة من إمكانات البيانات الضخمة والمصادر غير التقليدية لضمان توافر البيانات في وقت

يكاد يكون فعليا. وتَرِد في إطار جميع البرامج الفرعية أمثلةٌ محددة على هذه النواتج المتوخاة والأنشطة المقررة. ومن المتوقع أن يُسهم الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بكوفيد ١٩ في النتائج المقررة لعام ٢٠٢٢، على النحو المبين في إطار جميع البرامج الفرعية.

١٠- وتكتسي البيانات الموثوقة والدقيقة أهمية بالغة الأهمية لتنمية أفريقيا، ولذلك ستواصل اللجنة ما تقدمه من دعم لتعزيز نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية من خلال تدعيم النظم الإحصائية الوطنية وتقديم المساعدة التقنية إلى التعدادات الوطنية. وعلاوة على ذلك، وفي سياق البناء للمستقبل بشكل أفضل، ستركز اللجنة على تعميم الأبعاد الجنسانية وأبعاد تغير المناخ في أنشطتها وكفالة الاستدامة على المدى الطويل عن طريق إيلاء اهتمام أكبر للقدرة على التكيف وزيادة التركيز على تأثير الصدمات الخارجية، بالإضافة إلى المخاطر وأوجه الضعف القائمة والأساسية، لا سيما المخاطر وأوجه الضعف التي تواجهها النساء والفتيات. وستواصل اللجنة التصدي لأوجه عدم المساواة بين الجنسين التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد ١٩، من خلال تنمية القدرات الابتكارية وآليات التعاون لتحسين إدماج اقتصاد الرعاية في الحماية الاجتماعية والسياسات العامة الأخرى.

١١- وإلى جانب الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، فقد التزمت أيضا بتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث. وستدعم اللجنة الدول الأعضاء فيما تقوم به لإدماج خطط التنمية القارية والعالمية في صلب خططها الإنمائية باستخدام أدوات التخطيط للتنمية المستدامة من أجل اغتنام الفرص المتاحة لتحقيق نمو أخضر مستدام وشامل للجميع، وتحويلها إلى أطر إنمائية وطنية مرنة وعملية.

١٢- وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، فإن أطر العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ ستقتضي تنسيقا أكبر وأقوى بين وكالات الأمم المتحدة من أجل العمل ككيان واحد بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. وبناء على ذلك، سيستند الدعم الذي تقدّمه اللجنة للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى دورها القيادي في تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة لدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار ولاية اللجنة. وإضافة إلى ذلك، ستواصل اللجنة الاستفادة من شراكتها الاستراتيجية القائمة مع مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، وكذلك مع المصارف المركزية، والجامعات، ومجامع الفكر، والمؤسسات البحثية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص، وستقيم شراكات جديدة للمضي قُدما بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣.

وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ستواصل اللجنة الاستفادة من الشراكات ذات القيمة المضافة التي تستند إلى مبدأ تعزيز التكامل والتأثير الإنمائي. وسيُمَكِّن ذلك اللجنة أيضاً من الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء على نحو أفضل في سياق الفرص الجديدة والناشئة.

١٣- وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال المشترك بين الوكالات، ستواصل اللجنة تعزيز التعاون في مجال التنفيذ من خلال مبادرات شاملة لعدة قطاعات تغطي أهدافا وغايات وتكفل إقامة روابط فعالة بين المنظورات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وسيشمل ذلك العملَ من خلال المنبر التعاوني الإقليمي وتعزيزَ التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الإقليمية، من خلال تحالفات قائمة على الفرص والمبادرات، لضمان استجابات أكثر تنسيقا ومساهمة فعالة وجماعية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وبالإضافة إلى ذلك، ستجعل اللجنة منتجاتها المعرفية أكثر بروزا وأيسر منالاً للدول الأعضاء والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال بذل جهد يرمي أكثر إلى نشر مواردها المعرفية، وذلك بطرق تشمل خدمات التدريب التي يقدمها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في الموقع أو عبر الإنترنت.

١٤- وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٢ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) تحديد مسارات الانتعاش المستدام الطويل الأجل وتعزيزها ومتابعتها من أجل تقديم خدمات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وذلك رغم الطبيعة المتقلبة والتطور غير المؤكد لجائحة كوفيد ١٩؛

(ب) المنبر التعاوني الإقليمي لأفريقيا يعمل بشكل كامل ويجري استخدامه لتوجيه مساهمات اللجنة ودعم تنفيذ أطر التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛

(ج) تواصل الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التعاون فيما بينها وتنسيق الإجراءات الجماعية والمتوائمة مع التركيز على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، إلى جانب تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في سياق ما بعد جائحة كوفيد ١٩، وذلك بدعم من اللجنة؛

(د) تواصل أجهزة ومنتديات السياسات الحكومية الدولية تقديم المشورة السياساتية بشأن الأولويات الناشئة بغرض توجيه أنشطة اللجنة.

١٥- وفيما يتعلق بجائحة كوفيد ١٩، تستند الخطة البرنامجية إلى فرضية أن يكون ما أُقترح من نواتج متوخاة وأنشطة لعام ٢٠٢٢ قابلا للتنفيذ. غير أنه في حال استمرار

تأثير الجائحة على النواتج المتوخاة والأنشطة المقررة، فإنها ستعدّل خلال عام ٢٠٢٢ في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات العامة. وسيبلَّغ عن أي من هذه التعديلات كجزء من المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

١٦- وتُدمج اللجنة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ونواتجها ونتائجها، حسب الاقتضاء. وعلى سبيل المثال، يتمثل هدف البرنامج الفرعي ٦ في مساعدة الدول الأعضاء على تسريع وتيرة وفائها بالتزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على الصعيدين العالمي والإقليمي ورفع تقارير عنها، وتعزيز تنفيذ سياساتها وبرامجها الرامية إلى تمكين النساء والفتيات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والإدماج في أفريقيا. ويقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم التقني إلى البرامج الفرعية الأخرى للجنة لضمان إدراج المنظور الجنساني في برنامج عملها. وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا قدرة الدول الأعضاء، من خلال توفير الدعم التقني المصمم حسب الحاجة، والخدمات الاستشارية والتدريب العملي، في مجالات المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والإدماج والتنوع الاقتصادي، وريادة المرأة للأعمال، وإدماج المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الوطنية.

١٧- وستشارك اللجنة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على نطاق المنظومة بهدف المضي قدما في إدماج الإعاقة، وسيشمل ذلك اعتماد تدابير التخفيف للتغلب على أي تحديات عند تفعيل مسألة إدماج منظور الإعاقة. وستشمل الاستراتيجية تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها، ووضع السياسات بشأن الجوانب التشغيلية، بما في ذلك توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للطلبات ذات الصلة والتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣- أثر جائحة كوفيد ١٩ على تنفيذ البرامج في عام ٢٠٢٠

١٨- خلال عام ٢٠٢٠، كان لجائحة كوفيد ١٩ تأثير شديد على ما خططت اللجنة من نواتج متوخاة وأنشطة، وهو ما تسبب في تأجيل بعضها أو إلغائها. وقد شمل ذلك إعداد دراسات مواضيعية رئيسية وتقارير بشأن قضايا مثل الهجرة الدولية في أفريقيا، وحالة التحضر في أفريقيا، ومؤشر الأمن البشري في أفريقيا، ووضع الصيغة النهائية لها؛ وعقد حوارات سياساتية واجتماعات لأفرقة خبراء مخصصة بشأن إدماج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية؛ وتنظيم حلقات عمل تقنية وللتصديق تتعلق باستعراض استراتيجيات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وإيفاد بعثات تحديد النطاق إلى الدول الأعضاء لجمع البيانات وتحليلها؛ وعقد جلسات لبناء قدرات الممارسين الأفريقيين مثل سلطات الضبط والمستثمرين فيما يتعلق بقضايا مرتبطة بتنمية أسواق رأس المال. وترد في جميع البرامج الفرعية أمثلة إضافية محدّدة على الأثر. كما

أن لتأجيل النواتج المتوخاة والأنشطة المقرّرة وإلغائها أثرا على النتائج المتوقعة لعام ٢٠٢٠، كما هو مبين في أداء البرنامج في إطار كل البرامج الفرعية.

١٩- غير أنه في الوقت نفسه، عُدّلت بعض النواتج المتوخاة والأنشطة المقرّرة وحُدّدت أنشطة جديدة خلال عام ٢٠٢٠، في إطار النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، بهدف دعم الدول الأعضاء في معالجة المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد ١٩. وقد تحقّقت بعض النواتج المتوخّاة من خلال تغيير النهج المتبع إزاء طرائق التنفيذ وأساليبه، كما يوضحه الانتقال من الاجتماعات والبعثات في الموقع إلى الاجتماعات والحلقات الدراسية الشبكية التي تسمح بحضور ومساهمة عدد أكبر من المشاركين. وقد ألغى المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط جميع أنشطة التدريب المقررة في الموقع، وحوّل مواده التدريبية إلى محتوى للتعلم الإلكتروني.

٢٠- وشملت التعديلات الأخرى والأنشطة الجديدة إعادة تركيز الدراسات والتقييمات على تحليل الآثار الاجتماعية الاقتصادية لجائحة كوفيد ١٩؛ وتسخير الحلول المبتكرة مثل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة الرقمية لمعالجة هذه الآثار، وتعزيز تبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء؛ وتصميم أدوات مالية تحويلية وعقد اجتماعات جديدة وحوارات بشأن السياسات العامة مثل تلك التي تعقد بين وزراء المالية الأفريقيين لمناقشة قضايا الديون والمبادرات المفضية إلى تحقيق وفورات مهمة للدول الأعضاء؛ وتعزيز دور القطاع الخاص واستثماراته في النمو الاقتصادي وتحويل أفريقيا (الهياكل الأساسية، والأراضي والزراعة، والطاقة). وترد في جميع البرامج الفرعية أمثلة إضافية محددة على الأنشطة المعدلة والجديدة. كما ساهمت النواتج المتوخاة والأنشطة المعدلة والجديدة في نتائج عام ٢٠٢٠، كما هو مبين في أداء البرنامج في إطار جميع البرامج الفرعية.

٤- مشاكل السيولة

٢١- كان لمشاكل السيولة أيضا تأثير على النواتج المتوخاة والأنشطة المقررة للبرنامج. وشمل الأثر انخفاض القدرات بسبب نقص الموظفين (تجميد التوظيف) والخبراء الاستشاريين لتقديم الخدمات الاستشارية، ووضع الصيغة النهائية لتقارير مثل تلك المتعلقة بتطوير المركّبات الزراعية الصناعية في أفريقيا وتقييم إمكانية تعزيز الزراعة والتأمين القائم على مؤشرات الطقس في أفريقيا، وتأجيل اجتماعات مثل الاجتماع الأول للجنة الإدارة الاقتصادية، وإطلاق الاستعراض الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا وهو ما أدى إلى تأخيرات كبيرة في تنفيذ برنامج عمل مختلف البرامج الفرعية. وبسبب مشاكل السيولة بات من الصعب ضمان إمكانية التنبؤ بالموارد المالية، وهو الأمر الذي حال دون استجابة البرامج الفرعية لطلبات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك الدعم اللازم في مفاوضات التجارة في الخدمات في إطار منطقة

التجارة الحرة القارية الأفريقية. كما أدّت إلى إلغاء أنشطة تنمية القدرات السياحية؛ وعدم اختتام مبادرة التعاون بشأن النهوض بالتصنيع في منطقة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والعجز عن تعزيز قدرة وظيفة التدريب الرقمي للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط. وترد في جميع البرامج الفرعية أمثلة إضافية محددة على الأثر.

٥- أنشطة التقييم

٢٢- استرشدت الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٢ بالتقييمات والتقييمات الذاتية التي أجريت في عام ٢٠٢٠، على النحو الآتي:

(أ) التقييم النهائي لاتفاق التمويل المشترك؛

(ب) التقييم النهائي لمشروع حساب التنمية بشأن تحسين رصد الحماية الاجتماعية في أفريقيا؛

(ج) التقييم النهائي لمشروع تعميق التكامل التجاري في أفريقيا من خلال تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تنفيذا فعالا لدعم التكامل الاقتصادي.

٢٣- وبالإضافة إلى ما سبق، قدم قسم التقييم خدمات لعمليات مراجعة الحسابات من قبل مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهي كما يلي:

(أ) المراجعة السنوية للحسابات لعام ٢٠١٩ من قبل مجلس مراجعي الحسابات؛

(ب) مراجعة حسابات مشروع تجديد قاعة أفريقيا على يد مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛

(ج) مراجعة حسابات إدارة الإمدادات باللجنة على يد مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٢٤- وبهدف زيادة تعزيز وظيفة التقييم، يعمل قسم التقييم باستمرار على وضع أدوات جديدة لتوجيه التقييمات في اللجنة وتحسين التقييمات الموجودة بالفعل. وقد نُقّحت سياسة التقييم التي تتّبعها اللجنة، بما يتماشى والاتجاهات الناشئة في مجال التقييم. وتدعو السياسة العامة إلى إجراء تقييم مشترك وأكثر استقلالية من أجل تحسين جوانب المساءلة وعناصر التعلّم في جميع التقييمات التي تضطلع بها اللجنة. وفي عام ٢٠٢٠، وُضعت الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية والمذكرات التالية:

(أ) تقييم القابلية للتقييم: دليل لتقييم مدى استعداد مشروع ما للتقييم؛

(ب) ضمان جودة تقارير التقييم: دليل الخبراء الاستشاريين؛

(ج) مشروع مذكرة بشأن إدراج منظور الإعاقة في التقييمات.

٢٥- وقد روعيت نتائج التقييمات والتقييمات الذاتية المشار إليها أعلاه من أجل الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٢. فعلى سبيل المثال، يجري الاطلاع المتبادل على النتائج داخل المؤسسة قبل بدء التخطيط للدورة المقبلة، بما في ذلك تصميم مشاريع لحساب التنمية والتمويل من خارج الميزانية، بما يكفل اعتماد توصيات من أجل تنوير وتوجيه عملية تصميم البرامج والمشاريع وصياغتها. وتشمل المجالات الرئيسية الجاري تعزيزها في ضوء نتائج التقييم وضع البرامج ورصدها ورفع التقارير عنها، حيث يجري التركيز على إبراز النتائج الملموسة المحققة عن طريق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ومنذ عام ٢٠٢٠، كان الاستعراض الفصلي لأداء البرامج على نطاق اللجنة عمليةً منتظمة، وهو يوفّر محفلاً تُعرض فيه الإنجازات البرنامجية إلى جانب المداولات المتعلقة بأوجه القصور التي تتطلّب اهتماما فوريا. وتُعرض نتائج التقييم وتُناقش في اجتماعات فريق القيادة العليا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتَسترشد بها أيضا إدارة اللجنة في عملية صنع القرار.

٢٦- ومن المقرر إجراء التقييمات والتقييمات الذاتية الآتية في عام ٢٠٢٢:

(أ) تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن المراجعة السنوية لحسابات مشروع تجديد قاعة أفريقيا؛

(ب) المراجعة السنوية للحسابات لعام ٢٠٢١ على يد مجلس مراجعي الحسابات؛

(ج) تقارير وحدة التفتيش المشتركة عن:

'١' استعراض التنظيم والإدارة في الأمم المتحدة؛

'٢' استعراض السياسات والتدابير والآليات والممارسات الرامية إلى منع العنصرية والتمييز العنصري والتصدي لهما في منظومة الأمم المتحدة؛

'٣' سياسات وممارسات استمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

'٤' استعراض إدارة الشركاء المنفذين في هيئات منظومة الأمم المتحدة؛

'٥' استعراض آليات الاستئناف الداخلية قبل المحاكمة المتاحة لموظفي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

'٦' استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(د) تقييمات ذاتية بشأن:

'١' دعم اللجنة للدول الأعضاء فيما يتعلق بتعزيز حساباتها القومية؛

'٢' دراسة نتائج إدماج أهداف التنمية المستدامة في برنامج عمل اللجنة (٢٠١٨-٢٠٢١)؛

'٣' استعراض المساهمات المقدمة من اللجنة إلى الدول الأعضاء؛

'٤' دورة مؤتمر الوزراء لعام ٢٠٢٢؛

'٥' دورة منتدى أفريقيا الإقليمي بشأن التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٢؛

'٦' استقصاء تصورات الشركاء لعام ٢٠٢٢؛

'٧' تقييم مدى فائدة وامتثال معايير دليل إدارة البرامج في تصميم البرامج وتنفيذها وإدارتها من قبل البرامج الفرعية؛

'٨' استعراض إدارة الإمدادات باللجنة في ضوء مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠٢٠.

باء – توجه البرامج الفرعية لعام ٢٠٢٢

١- البرنامج الفرعي ١: سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة

٢٧- للمساهمة في تحقيق التحول الهيكلي والنمو الشامل للجميع في أفريقيا عن طريق تخطيط إنمائي معزز وفعال، وتحليلٍ سياسات الاقتصاد الكلي، وإدارةٍ وحوكمةٍ

معزَّزتين لمالية القطاع العام، سيعمل هذا البرنامج الفرعي على وضع منتجات معرفية مثل التقرير المرحلي الأفريقي السنوي عن أهداف التنمية المستدامة، وتخصيص أدوات ذات صلة بالسياسات مثل مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، لمساعدة البلدان على وضع خطط إنمائية وطنية متماشية مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ وتنفيذها وتتبع أدائها.

٢- البرنامج الفرعي ٢: التكامل الإقليمي والتجارة

٢٨- للمساهمة في تعزيز التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء عبر زيادة التدفقات التجارية وتحسين التصنيع وزيادة الاستثمارات، سيواصل هذا البرنامج الفرعي العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكاتب المنسقين المقيمين ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والشركاء الإنمائيين بغية دعم الدول الأعضاء في تأمين الوصول إلى الأسواق والاستفادة من فرص الأعمال التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع التقليل إلى أدنى حد من أي آثار ضارة محتملة من قبيل الارتفاع الحاد في الواردات، والإغراق، ومخاطر فقدان الإيرادات الجمركية، وذلك في سياق خطط الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والقضايا التجارية المتصلة بمنظمة التجارة العالمية وغيرها من القضايا التجارية المتعددة الأطراف والثنائية، مثل بروتوكولات التجارة الإقليمية، وقانون تشجيع النمو والفرص في أفريقيا، واتفاقات الشراكة الاقتصادية. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية لتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي الأفريقية، وسيواصل وضع ونشر أدوات السياسات ووسائلها ومبادئها التوجيهية، وسيساعد على تحديد الفرص المتاحة للتنويع وإضافة القيمة وتطوير التصنيع والمجموعات الصناعية للدول الأعضاء، دعما لخطة العمل لتسريع التنمية الصناعية لأفريقيا.

٣- البرنامج الفرعي ٣: تنمية القطاع الخاص وتمويله

٢٩- للمساهمة في تعزيز بيئة الأعمال بغية الاستفادة من دور القطاع الخاص واستثماراته في النمو الاقتصادي والتحول في أفريقيا، وتحسين أمن حيازة الأراضي، لا سيما بالنسبة للمرأة، وتعزيز التمويل والاستثمار الابتكاريين من جانب القطاع الخاص في مجالات الهياكل الأساسية والطاقة والخدمات والزراعة، سيعمل هذا البرنامج الفرعي على معالجة آثار جائحة كوفيد ١٩ على الأمن الغذائي والزراعة، وإعداد منتجات معرفية وتقديم خدمات استشارية إلى الدول الأعضاء في سلاسل القيمة الزراعية المتكاملة إقليميا. وسيواصل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا. وسيستمر في دعم الدول الأعضاء والجهات المشاركة في السوق في استكشاف فرص الاستثمار المتاحة في مجالي الهياكل الأساسية والعقارات وفي القطاعات الأخرى، بالتعاون الوثيق مع صناديق

المعاشات التقاعدية وشركات إدارة الأصول ومؤسسات الأسهم الخاصة والمؤسسات المالية، إلى جانب تنفيذ الخطة الثانية ذات الأولوية لبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وسيواصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم من أجل وضع ونشر الأدوات والأطر التنظيمية، فضلاً عن أفضل الممارسات في نماذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تجتذب مشاركة القطاع الخاص والاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة.

٤- البرنامج الفرعي ٤: البيانات والإحصاءات

٣٠- للمساهمة في تعزيز إنتاج البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة ونشرها واستخدامها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لوضع السياسات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، سيعمل هذا البرنامج الفرعي على تنمية قدرات الدول الأعضاء، عن طريق تقديم المساعدة التقنية في المنهجيات والأدوات والتقنيات التي وُضعت حديثا في مجال التعدادات والدراسات الاستقصائية، مع تعميم مراعاة التكنولوجيات الجغرافية المكانية وغيرها من التكنولوجيات الجديدة في جميع المراحل ذات الصلة من العمليات الإحصائية، استنادا إلى أحدث البحوث التطبيقية.

٥- البرنامج الفرعي ٥: تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية

٣١- للمساهمة في النهوض بالتنمية المستدامة الشاملة للجميع من خلال تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير التكنولوجيات الجديدة والابتكار والموارد الطبيعية والاقتصادين الأخضر والأزرق، فضلاً عن تعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ، سيدعم هذا البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ سياسات وطنية وإقليمية لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية وصناعية سليمة من خلال ما يلي: أولاً، بحوث السياسات المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة والابتكار والقرارات المستندة إلى البيانات؛ ثانيا، عقد منتديات معنية بالتعلم من الأقران والحوار وبناء توافق الآراء بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار ومنهجيات وأطر التحول الرقمي؛ ثالثا، تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. كما سيقدم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالمعادن التي تتماشى مع مبادئ الرؤية الأفريقية للتعدين. وسيواصل عقد منتديات إقليمية، لا سيما منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة.

٦- البرنامج الفرعي ٦: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣٢- للمساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في أفريقيا عن طريق التعجيل بوتيرة تنفيذ الدول الأعضاء للسياسات والبرامج، والإبلاغ عن

التزاماتها العالمية والإقليمية، سيضطلع هذا البرنامج الفرعي ببحوث السياسات ويقدم الخدمات الاستشارية التقنية، كما سيعقد اجتماعات لواضعي السياسات والخبراء بهدف زيادة المعارف وتنمية القدرات وحفز المناقشة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الإنمائية، سعيا إلى ضمان نتائج مراعية للخصوصيات الجنسانية. وسيعمل على نشر الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، وهو ما سيساعد الدول الأعضاء على إجراء تقييم ذاتي مستنير للتقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في البلدان التي لم تطبّق هذا الدليل بعد.

٧- البرنامج الفرعي ٧: الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

(أ) العنصر ١: الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

٣٣- للمساهمة في تعزيز البيئة التي تستحدث فرص العمل في شمال أفريقيا عن طريق النهوض بالتنويع الاقتصادي والتكامل الإقليمي، وتحسين الاعتراف بمؤهلات العمال المهاجرين ومهاراتهم، سيعمل هذا العنصر على وضع نماذج الاقتصاد القياسي الكلي باستخدام بيانات الاقتصاد الكلي المتاحة، وإجراء عمليات محاكاة مع وزارات المالية والتخطيط والمصارف المركزية في البلدان الشريكة. كما سيقدم المساعدة التقنية عن طريق الشراكات القائمة مع المعاهد الإحصائية بهدف تعزيز قدرة البلدان على وضع تحليلات للبيانات ونماذج من أجل القياس الكمي للتشوهات الاقتصادية، فضلاً عن تحديد التغييرات التي يتعين اعتمادها في السياسات العامة. وسيضطلع بأعمال بحثية بشأن العمالة مع التركيز على تشغيل الشباب، وسيعقد حلقات عمل إقليمية بشأن أفضل الممارسات لإيجاد فرص عمل في أفريقيا. وسيساعد الدول الأعضاء على التخفيف من الأثر الناجم عن كوفيد-١٩ على العمالة.

(ب) العنصر ٢: الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

٣٤- للمساهمة في النهوض بالتنمية الشاملة للجميع في غرب أفريقيا عن طريق تعزيز قدرة البلدان على إدماج أبعاد الديناميات الديمغرافية ضمن السياسات والميزانيات وعمليات التخطيط، والتعجيل بتحقيق التكامل الإقليمي، سيستجيب هذا العنصر لطلبات بناء القدرات الرامية إلى تسخير الفرص التي تتيحها العوائد الديمغرافية، وسيواصل إجراء التحليلات والبحوث بشأن القضايا الديمغرافية. وسيقدم المعارف والأدوات والسياسات اللازمة لإزالة العقبات التي تحول دون التعجيل بالتحول الديمغرافي (وتشمل القضايا الديناميات الأسَرية، والهجرة والمهاجرين، والصحة والوفيات، والشيخوخة والظروف المعيشية، والديمغرافيا على مرّ الزمن، والتسجيل المدني، والقضايا الجنسانية، وتمكين الشباب، والسلام والأمن). وسيتابع هذا العنصر شراكته الاستراتيجية مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكفالة ترجمة التوصيات المتعلقة بالبحوث إلى سياسة إقليمية.

(ج) العنصر ٣: الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

٣٥- للمساهمة في توسيع قطاعي التصنيع والخدمات العالية القيمة، وزيادة حصة السلع التجارية والمصنّعة في مجموع الصادرات، وتعميق سلاسل القيمة الإقليمية، وتحسين القدرة التنافسية للاقتصادات المحلية وإنتاجيتها بهدف التعجيل بالتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي في وسط أفريقيا، سيدعم هذا العنصر تفعيل استراتيجيات التنويع الاقتصادي والخطط الصناعية وتنفيذها. كما سيواصل تقديم الدعم إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في تنسيق أدواتهما التجارية.

(د) العنصر ٤: الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

٣٦- للمساهمة في تعميق التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا عبر دعم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك بالتشجيع على الاستثمار داخل المنطقة، وتسخير إمكانات الاقتصاد الأزرق، وتعزيز السياحة الإقليمية، سيواصل هذا العنصر تقديم تقييمات الأثر الناجم عن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ووضع استراتيجيات وطنية وإقليمية بشأن المنطقة. وسيواصل إنتاج المعارف، وتقديم الدعم التقني، وتنمية الحوار بشأن السياسات وبناء القدرات لتحسين السياسة العامة والاستراتيجيات المتعلقة بالمراحل الأولى والثانية والثالثة من عملية تفعيل أنشطة المنطقة، مع التركيز على مجالات مثل التجارة في السلع؛ والتجارة في الخدمات، والتجارة الرقمية، والاستثمار، وحركة اليد العاملة، والتجارة والقضايا الجنسانية، وقضايا المنافسة. كما سيقدم الدعم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بالاقتصاد الأزرق والسياحة.

(هـ) العنصر ٥: الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

٣٧- للمساهمة في تعزيز البرامج والقدرات دون الإقليمية والوطنية لتحقيق التصنيع الشامل للجميع في إطار الحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي، سيواصل هذا العنصر تعزيز التعاون والشراكات مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وتحديدا الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجهات الأخرى في النهوض بأولويات التصنيع على الصعيدين الإقليمي والوطني، عن طريق تنفيذ استراتيجية التصنيع الخاصة بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وخارطة الطريق ذات الصلة، في ظل مواءمة هذه الاستراتيجية مع سياسات التصنيع الوطنية، ودعم هذه السياسات.

٨- البرنامج الفرعي ٨: التخطيط الاقتصادي والتنمية

٣٨- للمساهمة في تعزيز التخطيط الإنمائي في البلدان الأفريقية وتحسين قدرتها على وضع وإدارة سياسات فعالة للتحول الهيكلي والتنمية المستدامة، سيواصل هذا البرنامج الفرعي تقديم التدريب الحضوري وعبر الإنترنت استنادا إلى المحتوى الثري للتدريب في مجال التنمية القطاعية والوطنية ودون الإقليمية، والتخطيط على الأمد المتوسط إلى الأمد الطويل في سياق جائحة كوفيد ١٩ وتأثيرها الاقتصادي الاجتماعي. وسيتابع هذا البرنامج الفرعي تعزيز أنشطة التعلم من الأقران والتعاون فيما بين مخططي التنمية الأفريقيين عن طريق جماعة من الممارسين، وسيتيح الوصول على نطاق واسع إلى مستودع المعرفة الرقمي التابع له المعني بتطور التخطيط الإنمائي في أفريقيا، وإلى موجزات السياسات والورقات البحثية. وسيقترح دورات ذات صلة تشمل المحتوى الجنساني والمحتوى المتصل بالشباب من قبيل ريادة الأعمال، والعمالة، والاقتصاد الأخضر، والابتكار، والتحول الرقمي.

٩- البرنامج الفرعي ٩: الفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية

٣٩- للمساهمة في القضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة عن طريق تحسين سياسات الدول الأعضاء واستراتيجياتها في مجال الاستثمارات الاجتماعية وإيجاد فرص العمل المنتِجة في المناطق الحضرية، سيدعم هذا البرنامج الفرعي الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة، مع التركيز على الحماية الاجتماعية، والسكان والتنمية، والهجرة والشيخوخة. وسيتيح هذا العمل خيارات في مجال السياسة العامة لوضع السياسات الوطنية وتنفيذها في مجال الاستثمارات الاجتماعية التي تسهم في الحد من أوجه الفقر والضعف وفي تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. وسيواصل البرنامج الفرعي التشجيع على ترتيب أولويات السياسة المتعلقة بإيجاد فرص عمل في المناطق الحضرية، عن طريق وضع استراتيجيات للمناطق الحضرية وأطر للاستثمار ضمن التخطيط الإنمائي الوطني.